هل يمكن الحصول على وديعة مالية؟ وماذا عن الجدارة الائتمانية؟

ما إجراءات الدول والمنظمات الدولية المانحة لضمان حقوقها المالية؟

«الأمناء» وحيد الفودعي:

دعا وزيـــر الخارجيـــة والمغتربين في حكومة المناصفـــة الدكتـــور أحمد عوض بـــن مبارك في اجتماعات الدورة الـــ 76 للجمعية العامة للأمم المتحـــدة المجتمع الدولي إلى تقديـــم وديعة مالية للبنك المركزي اليمني بالعاصمة عدن لوقف انهيار العملة المحلية.

ربما يكون الوزير الوحيد في حكومة الشرعية الذي تربطني به علاقة عمل أثناء ترأسه سابقاً لمركز إدارة الأعـــمال في كلية التجارة والاقتصاد جامعة صنعـــاء، حيث كنت حينها المراجع الخارجي للمركز، أثـــق بكفاءته ونزاهته، فهـــو قيادي وإداري ناجـــح أثبت ذلك من خـــلال الوظائف والمهام التـــي أوكلت إليه ســـواء في المركز أو كرجل دولة بعد تعيينه مديراً لمكتب الرئيس عبد ربه، وتعيينه سفير اليمن في واشـــنطن ثم مندوب اليمن لدى الأمم المتحدة وأخيراً وزيرًا للخارجية والمغتربين.

وهنا أوضح للوزير وأيضاً للمهتمين بالشـــأن الاقتصادي، أن هذه الدعـــوة يمكن أن توجه لدول التحالف العربي وعلى رأســـها المملكـــة العربية السعودية باعتبارها شريكا سياسيا وعسكريا في المعركة ضد الانقـــلاب الحوثي، ودولة عربية جارة يمكنها أن تتجاوز مسألة تقييم الجدارة الائتمانية لليمـــن بل يقتـــضي الواجب الأخـــوي والعروبي التدخل من أجل إنقاذ ملايين المواطنين من مجاعة محققة.

أما بقية الدول والمنظمات الدولية المانحة، لكي تضمن حقوقها المالية، فـــإن أول إجراء يقومون به لـــكي يقرروا المنح من عدمه هو تقييم الجدارة الائتمانية للدولة المقترضة للتأكد من مدى قدرتها على الوفاء وســـداد الاقساط في الاوقات المحددة، لذلك وقبل الموافقة على تقديم القرض او الوديعة لليمن يتأكد المانحين من الجدارة الائتمانية لليمن بالنظـــر الى الموازنـــة العامة للدولة وحســـابها الختامي لعدة سنوات سابقة...الخ.

إن أغلب المـــؤشرات المطلوبة لمعرفـــة الجدارة الائتمانية لليمن ســـتكون ســـلبية، لعدم وجود استقرار ســـياسي وانقلاب الحوثي على السلطة وما افرزه من تداعيات اهمهـــا الحرب الدائرة في البلاد، واختـــلال ميزان المدفوعـــات (لا توجد اي بيانات فعلية عن الميـــزان غير اننا يمكن ملاحظة العجـــز من خـــلال أثره على ســـعر صرف العملة المحلية الى العملات الاجنبية والذي تدهور بشكل كبير خصوصـــا في الفترة الأخـــيرة)، وصادرات البلاد بالعملة الصعبة شبه متوقفة، وعدم وجود برنامـــج اقتصادي او موازنة عامـــة للدولة، كما ان اغلب المـــؤشرات الاقتصادية غير متوفرة، لكن بمكن اســـتقرائها من خلال التدهور الاقتصادي والمستويات العامة للأسعار من الواقع المعاش.

كيف فقدت الحكومة اليمنية الثقة المالية دوليا؟

من خـــلال العديد مـــن المؤشرات اهمهـــا (البيئة السياســـية، وميزان المدفوعات، ومدى ســـلامة النظام المالي والمصرفي، وهيـــكل الدين الخارجي لليمـــن - طويـــل، قصير، ومـــؤشرات اقتصادية هامة كالناتـــج المحلي الاجمالي، ومعدل التضخم، ونسبة الدين الحكومي الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي، ونســـبة الدين الحكومي الخارجي الى عوائد الصـــادرات، والاهداف والخطط الاقتصادية العامة للدولة وذلك من خلال البرنامج الاقتصادي للحكومة، ومؤشرات الماليـــة العامة للدولة وذلك

هذا بالإضافة الى ما أنتجه تقرير فريق الخبراء الدوليـــين التابع للجنة العقوبات من آثار ســـلبية نتيجةٍ اتهـــام الحكومة اليمنيـــة وبنكها المركزي باطلاً بغســـل أموال وفســـاد عند استلام الوديعة السـعودية كان أهم هذه الآثار فقدان الثقة المالية بالحكومة اليمنية وبنكها المركزي.

لذلك يفترض عـــلى الحكومة أن تقوي جدارتها الائتمانية لكســـب ثقة المانحين، من خلال تفعيل كافة مؤسســـات الدولة والبدء بإصلاح اقتصادي شامل، وتفعيل مالية الدولة وضبط إيراداتها ابتداء ثم تنميتها، وتعزيز موارد الدولة المستدامة بالعملة الصعبة، غير أن هذا لن يحدث في ظل الانقســـام الســـياسي الحاصل لدى الحكومة الشرعية وعدم استكمال تنفيذ اتفاق الرياض.

أضف إلى ذلـــك معالجة الآثـــار الناتجة عن تقرير الخـــبراء، وفتح نافذة للتواصل مع اللجنة بالتنسيق مع البنك المركزي الذي بذل جهودا كبيرة في تقديم الإيضاحات اللازمة للفريق والملاحظات الجوهرية على التقرير ومنهجيته، أضف إلى ذلك إقالة المســـؤولين اليمنيين المتورطين بمد فريق الخبراء بمعلومات وبيانات مضللة من مناصبهم (من لديه منصب) وإحالتهم إلى التحقيق.

وإذا ما تمت الإصلاحات السابقة في منظومة الشرعية، سوف تسهم بشـــكل كبير في الحد من التدهور الاقتصادي ومنها تدهـــور قيمة الريال، وربما لســـنا بحاجة بعدها إلى ودائع أو قروض خارجية، وفي حال كانـــت ضرورية وملحة فإننا نكون قد قطعنا شـــوطاً في تقوية أو رفع الجدارة الائتمانية للبلاد مما يســـهل حصـــول اليمن على القروض اللازمة.

دورة تدريبية لدائرة الحقوق والحريات باتحاد أدباء الجنوب عن جماليات الأدب وحقوق الملكية الأدبية والفكرية

العاصمة عدن «الأمناء» خاص:

نظمت دائرة الحقوق والحريات في الأمانة العامـــة لاتحـــاد أدباء وكتـــاب الجنوب عصر الثلاثـــاء 28 ســـبتمبر/أيلول 2021م، دورة تدريبية في (جماليـــات الأدب وحقوق الملكية الأدبية والفكريـــة) في مقر الاتحـــاد الكائن بمديرية خور مكسر في العاصمة عدن.

وفي مُســـتهل الدورة التـــي حضرها رئيس اتحاد أدباء وكتاب الجنوب الدكتور جنيد محمد الجنيد، رحب رئيس دائـــرة الحقوق والحريات في الأمانة العامة لاتحاد أدباء وكتاب الجنوب الدكتور ســـعودي عبيد بالمشـــاركين جميعًا، متمنيًا للجميع الاستفادة من الدورة، وأن تكون إضافة قيمة لهم في مشوارهم الأدبي والثقافي لا ســـيما في مجـــال الحقـــوق الفكرية والإبداعية.

بعدها، قدم د. يحيى محمد الشـــعيبي، أســـتاذ القانون المـــدني في كلية الحقوق، شرحًا كاملًا عن أهميـــة معرفة الكاتب أو الصحـــافي أو الأديب بحقوقـــه الفكرية، وبكيفية التعامل مع أي دار نشر.

كما استعرض الشـــعيبي حقوق الملكية الأدبية والفكرية بشكل كامل، مُتطرقًا إلى كافـــة النواحي القانونية التـــي يحق لصاحب الملكيـــة الفكرية والأدبية رفـــع قضية ضد أي مُختلس لحقوقه التي كفلها لهُ القانون.

واستهدفت الدورة التدريبية عدد من الأدباء والكتـــاب والمثقفين والشـــعراء والمبدعين، من فروع اتحاد أدباء وكتاب الجنوب من محافظات الجنـــوب (العاصمة عـــدن، وأبـــين، ولحج، والضالع).

الجدير ذكره، أن الدورة التدريبية تستمر لمدة ثلاثة أيام، أي من (28 إلى 30 ســـبتمبر/أيلول الجاري.

وقدم محاضرة أمس الأربعاء الدكتور سالم الســـلفي، فيما تختتم الدورة في يومها الأخير اليوم الخميس بمحـــاضرة للدكتور عبد المغني دهوان.

وجه رسائل إقليمية ورفع جهوده الميدانية..

خطة الانتقالي الجنوبي لإجهاض حرب الخدمات الإخوانية

«الأمناء» متابعات:

لا تتـــوارى شرعية الإخوان عن التوسّـــع في حربهـــا الطائفية ضد الجنـــوب، التي تتمثل في إشهار حرب الخدمات الإنسانية، وهو ما استدعى تدخلاً جنوبيًّا.

ففي الوقت الذي تأزمت فيه الأوضاع المعيشية بفعل الحرب التي تشنها الشرعية في هذا الإطار، فإنّ المجلس الانتقـــالي الجنوبي يعمل على صد هذه المؤامرة الإخوانية عبر عدة أصعدة.

أحد جوانب المواجهة رسّخه المجلس الانتقالي، يحمل أهمية كبيرة بالنظر إلى أنّه يُحمّل الشرعية مسؤولية مباشرة عما آلت إليه الأمور في الجنوب من تدهور بالغ، فاق كل حدود التحمل.

ففـــي اجتماعها الـــدوري برئاســـة الرئيس القائد عيدروس قاســـم الزُبيـــدي، أعلنت هيئة رئاســـة المجلس الانتقالي الجنـــوبي اتخاذ عدد من الإجراءات التي من شـــأنها إطلاع "الأشقاء والأصدقاء" على مـــا آلت إليه الأوضاع بفعل تلك الانهيارات.

وخلال الاجتماع الذي حضره وزراء المجلس في حكومة المناصفة ومحافظ العاصمة عدن أحمد لملس، وقفت هيئة رئاسة المجلس باستفاضة أمام الأوضاع الكارثية التي تتراكم يومًا بعد آخر، بفعل الانهيار المُريـــع في قيمة العملة المحلية، والناجم عـــن السياســـات العابثة لإدارة البنـــك المركزي، وغياب الحكومة عـــن أداء مهامها من العاصمة عدن للشهر السادس على التوالي.

وأكدت هيئة الرئاســـة أنَّ المجلس لن يكون إلا عند ثقة شـــعب الجنوب، ومنتصرًا لإرادة الشعب وحقه في العيش بكرامة، وعزة.

الخطوة التـــي أقدم عليهـــا الانتقالي تحمل أهمية كبـــيرة فيما يخص إطلاع المحيط الإقليمي والخارجي على حجم المســـؤولية التي تتحملها الشرعية الإخوانية في عملها على تأزيم الوضع المعيشي في الجنوب بشـــكل كامل، وهي أزمات تعدت كل الخطوط الحمر.

إجـــراءات الانتقالي تعبّر عن وعـــي القيادة الجنوبية بخطورة التحديات القائمة على الأرض، لا ســـيّما بالنظر لحجـــم الغضب الـــذي ينتاب الجنوبيون على كل حدب وصوب من جرّاء تؤزم وضعهم المعيشي بســـبب حـــرب الخدمات التي تشنها شرعية الإخوان منذ سنوات.

من جانب آخر، يبذل الانتقالي الجنوبي جهودًا ضخمة للعمل على تحســـين الأوضاع المعيشية للمواطنين رغـــم العراقيل التي تزرعها الشرعية، ليس أقلها على العمل نهـــب الموارد وتخصيصها لصالح مؤسسة الرئاسة وحاشيتها.

وتحرص قيـــادات المجلس على النزول الميداني لتفقد احتياجـــات المواطنين على الأرض، واتخاذ ما يلزم مـــن إجراءات ممكنة بما يصب في نهاية المطاف في العمل على تحسين الأوضاع المعيشية.

ودائماً ما تتضمَّن توجيهـــات الرئيس القائد عيدروس الزبيدي لقيادات المجلس في محافظات الجنوب بما فيه العاصمة عدن، تكثيف الجولات الميدانية والاطـــلاع على احتياجـــات المواطنين والعمل على تلبيتها بشتى الطرق الممكنة.

ولا يبدو أن هذه المهمة ســـتكون سهلة، وذلك بالنظر إلى التعقيدات الضخمة التي خلّفتها حرب الخدمات التي تشنها الشرعية ضد الجنوب، والتي تشمل في أحد أوجهها صناعة مؤسسات مترهلة بشكل كبير.